

لو كان غير الربة غير منتهى عنهم لزم فوجا ونسب نظر لانه ينتقض بقول القائل  
 لظن ان على دراهم الادوية فان يصح الاستثناء مع كونه خارجا عن مذكور غير محصور  
 وبقولنا جاز في رجال عشرة الازيد بالرفع فان يصح الصفة وينعزل الاستثناء مع كونه  
 تابعا للمذكور ويمكن ان يجاب عن الاول بان الربة بهم محصورا في الثابتة من غير  
 لانها اقل مراتب الرفع كانت قال على ثلثة الاربعة او عن الثاني بان الرفع المذكور  
 غير محصورا لانه بل محصورا بسبب الصفة والربة لا يجب الاستثناء من الرجال  
 الذي هو المعدود حتى لا يقال جازية عشرة الازيد العوم ووجب تناوله زيد او  
 يجوز الاستثناء من المعدود حتى يجوز ان يقال جازية رجال عشرة الا واحد  
 لتناول الاستثناء والمرد بالمحضور منها المحصور لانه كالمعدود وعن الثالث  
 بان الاستثناء ان كل مرد جاز الاستثناء عشر بل تقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان  
 كان مردا جاز الاستثناء عشر في بعض الصور وهو المفرد المنفي ووجه الجواب  
 الاخير نظر لانه في بيان ضابطه يتعذر الاستثناء عند وجود ما مطلقا ولم يتغير  
 عند عرضها مطلقا ويدل عليه بتقدير عملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت  
 تابعة للجمع فتكون غير محصور وبقوله وضعف في غيره واعلم انه لو قال اذا كانت  
 تابعة للشئ لم يجب تناوله بالمعنى بل يتوجه عليه شئ من هذه الاربعة ادوات  
**قوله** وضعف في غيره اي ضعف جعل الا المصغرة غير الرفع المذكور غير المحصور  
 لان كان الاستثناء لقوله وكل اخ فاقترنه اخوه لم يبيح الا الوعد ان الي  
 غير الوعد ان الوعد ان مرفوع بان هذه لكل اخ وكل اخ ليس جعل مذكورا  
 غير محصور **قوله** واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح اعلم ان

حذفت

مذموب كسبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا  
 قلت جاز في العوم سوى من زيد فكما انك اذا قلت جاز في العوم مكان زيد ولم يسمع  
 فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه قد جاز قوم اجراء مما جرى غير جواز  
 وقوعها غير ظرف قولهم ولم يسمع سوى العود ان ذناهم كما انوا سوى فاعل  
 لم يسمع بقوله تخاف عن اهل اليمامة ناقي وما قدرت من اهلها لسواء كما هو عند  
 عند الاولين شاذ لا يقاس عليه **قوله** خبر كان واخواتها اي خبر كان واخواتها هو  
 المسند بعد قولها واخواتها اي خبر كان واخواتها فقوله المسند مثل خبر المسند وخبر ان  
 واخواتها وخبرها ولا فاعلها قال بعد دخول كان واخواتها خبر عن خبر المسند  
 وخبر ان واخواتها وخبرها ولا مثال كازيد قائما قائما هو المسند بعد دخول كان  
**قوله** امره كما خبره المسند اي وحكم خبره كان واخواتها حكم خبر المسند اي جواز وقوعه  
 فورا او قبله سواء كان ملك الجملة كسمية او فعلية وفي وجوب المثال الجملة الواقعة خبر  
 على عايد الاسمها ووجه تقدم الرفع على الاسم فتقول كان زيد قائما وكان زيد ابوه  
 قائم وكان زيد قائم ابوه وكان قائما زيد **قوله** ويتقدم معرفة اي وحكم خبره كان  
 حكم خبر المسند الا انه جواز تقدمه على الاسم اذا كان معرفة لعدم اشتباهه بالاسم  
 لاختلافها بالاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المسند اذ كان  
 معرفة لم يجر تقدمه على المسند لثلاث الينس التي بالمسند اعلم انه لو قال ويتقدم  
 معرفة او من كان او ليسنا وول مثل كان افضل منك افضل مني  
 فانه يجوز تقدمه اليه بلهنا على الاسم لمحصل التميز بالاعراب ولا يجوز في المسند  
 والتب لوجود الالينس اعلم بان الربة المرفوعة يجب ان يظهر الاعراب في جاز